

التهديد الإسرائيلي

للأمن المائي العربي في نهر النيل

د. أبو بكر حسن محمد باشا *

المقدمة:

تُعد محاولات الحركة الصهيونية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع عام ١٩٠٣م، حينما تقدم هرتزل للحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في فلسطين، ومدهم بالمياه من نهر النيل، الذي يرد في الأساطير اليهودية كأحد حدود الدولة الكبرى لليهود، وبعد امتداد الصراع العربي الإسرائيلي، وتطاول مدته، فكرت إسرائيل في تحويل وجهة الصراع من دول الطوق إلى مناطق النفوذ العربي، والحزام الأمني للدول العربية، حتى تشغل بتأمين نفسها عن معاداة إسرائيل.

وأولى الواجهات التي فكرت إسرائيل في تمتين العلاقات معها، لخلخلة الأمن القومي العربي، والاستفادة من مياه النيل في محاصرة مصر والسودان في عمقها الاستراتيجي، كمحاولة لنقل بنية الصراع العربي - الإسرائيلي إلى الدول المجاورة، كانت هي إثيوبيا، التي ترتبط مع الفكر الصهيوني بأهمية استراتيجية كبرى كونها الدولة التي تتحكم بمياه النيل، فضلاً عن الإدعاءات التاريخية حول خصوصية العلاقات الصهيونية الإثيوبية.

إن مشكلة البحث تتلخص في أن مسألة مياه النيل في الاستراتيجية الصهيونية تمثل عنصر ضغط استراتيجي على كل من مصر والسودان وعليه تضع إسرائيل عبر علاقاتها مع إثيوبيا نصب أعينها موضوع الأمن القومي العربي

♦ (أستاذ مشارك) - مشرف إدارة النشر العلمي - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان

المبحث الأول

إطار نظري

أخطار المخططات الإسرائيلية الماثية وأثرها على الأمن القومي العربي:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الصعبة التعريف، إذ إن الأمن مطلب إنساني لكل فرد محاولة الإحاطة به كمفهوم تساؤلات من قبيل هو كمفهوم مضاد للخوف أم هو مناقض لحالة الحرب، وفي ظل هذه التباينات فإن وجهة النظر الغالبة لمفهوم الأمن القومي تنصرف إلى فهمه على أنه (قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية).^(١)

ومفهوم الأمن القومي العربي كما هو شائع ينصرف إلى (مجموعة الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف وأمان المنطقة العربية سواء كان في الحاضر أو المستقبل، مع مراعاة الأحكام المتاحة وتطويرها واستقلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة).^(٢)

وجاء في تقرير الأمانة العامة للجامعة في دراستها عن الأمن القومي العربي بأنه: "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة من الدول العربية والتي تؤثر على الأمن القومي العربي".^(٣)

ويعتقد البعض أن وجود مفهوم واحد وشامل للأمن القومي العربي ما هو إلا حلم طوباوي لم يتحقق، باعتبار أن الأمن العربي يخضع لرؤية كل دولة قطرية على طريقته الخاصة ويفشل التجمع العربي في صياغة رؤية موحدة توفر إطاراً جامعاً لبناء منظومة عربية للأمن القومي العربي في متطلباته الشاملة، ويعزى ذلك إلى التمزق الشامل للأمة والتشرذم السياسي للكيانات العربية والخلافات والنزاعات المتكررة بين نظمها السياسية.^(٤)

وما زال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي وما زال النظر إليه في إطار الأمن القطري لكل دولة يقف عند حدودها السياسية، مما يضعف من شمولية الفضاء العربي، الأمر الذي يعنى أنه يتجاهل التكامل الوظيفي للبلدان العربية والتهديد للأمة.^(٥)

وتعد مشكلات غياب الإجماع العربي والخلافات العربية - العربية، وغياب التكامل والتنسيق ومشاكل الحدود من أبرز ما يعوق بناء أمن قومي عربي شامل.

غياب الإجماع الوطني حول صياغة رؤية موحدة لإدراك المخاطر التي تهدد الدول العربية على مستوى الأمن القومي العربي الشامل يعكس العجز في تحديد الأولويات التي يجب التعامل معها في ظل المتغيرات الدولية التي تنعكس على المنطقة العربية، وأولى هذه الأولويات هي التهديد الماثل للأمن القومي العربي في بعده المائي والذي يشكل أحد أهم أركان ومقومات الأمن العربي، باعتبار أن الأمن المائي هو العمود الفقري للأمن الغذائي وللأمن العسكري.

والأمن القومي المائي وثيق الصلة بالأمن القومي بمعناه الشامل باعتباره ركيزة التنمية كما يرى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق^(٦). وينصرف مفهوم الأمن المائي لوضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، ويكون مستوى الأمن المائي مرتفعاً عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها، والعكس عندما لا تستطيع الموارد التغلب على الطلب وهي الحالة التي تسمى حالة العجز في الأمن المائي^(٧).

واستناداً إلى ذلك فإن الأمن المائي العربي ينصرف في جوهره إلى حماية موارد المياه المتاحة في الوطن العربي كماً ونوعاً من التهديدات الخارجية سواء كانت موارد داخلية أم خارجية المصدر، وضمان استمرارها، وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات القومية والوطنية والقدرة على تطويرها وتنميتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجددة للمياه في الحاضر والمستقبل.

ومثلما تفشل الدول العربية في وضع تصور متكامل لأمنها القومي جراء الصراعات العربية، والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية، فإنها كذلك عاجزة عن إدراك استراتيجية عربية تتلمس الأخطار التي تواجه المشكلات المائية العربية.

ويشكل الأمن المائي العربي قضية أساسية جراء التحديات التي يفرضها الوضع الراهن فيما يتعلق بالأوضاع المائية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط جراء التقارير التي تنبه إلى إمكانية قيام حروب شاملة على خلفية الحصول على المياه العذبة، وفي ظل الترشيح لتكون المنطقة ساحة لحرب المياه وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية.

ويقوم الأمن القومي العربي في جانب كبير منه على الأمن المائي لأن هذا الأخير هو أساس الأمن الغذائي العربي وبالتالي فالأمة التي تعاني من فجوة غذائية ما بين احتياجاتها وما يتوافر عندها من مياه، تعاني فجوة غذائية ما بين احتياجاتها من الغذاء وما تستطيع إنتاجه من غذاء.

ويكتسب موضوع الأمن المائي العربي أهمية خاصة في النظر إلى استراتيجية البناء الشامل في منظومة أمن العرب القومي إلى عدة اعتبارات أهمها:

أولاً - الندرة النسبية لموارد المياه في الوطن العربي:

تعاني معظم الدول العربية من نقص خطير في موارد المياه المتاحة حيث يقع معظم الإقليم العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة حيث تنتشر الصحاري الشاسعة ويطول فصل الجفاف إلى أكثر من ٨ أشهر وترتفع درجات الحرارة لأكثر من ٤٠ درجة مئوية في الصيف، كما أن سقوط الأمطار فيها يتميز بالتغير والتذبذب من عام لآخر، وإذا كان العالم العربي يشكل ١٥,٢٪ من مساحة العالم و ٥٪ من المياه العالمية المتجددة إلا أن موارده المائية العذبة لا تمثل أكثر من ٠,٥٪ من المياه العالمية المتجددة (٨). ومع هذه الندرة فإن ٥٥٪ من موارد إجمالي الطلب على المياه في الدول العربية يتم توفيره من موارد المياه (السطحية - الجوفية) المشتركة مع الدول المجاورة من خارج المنطقة العربية مما سيؤدي لحدوث عواقب سلبية داخل الوطن العربي، فضلاً عما يصاحب هذه المشكلة من تعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية ويقدر حجم الموارد المائية في الدول العربية بحوالي (٢٣٨) مليار م^٣ في السنة والذي يمثل حوالي ٠,٨٪ من إجمالي المطلوب

كحد أدنى للمياه الصالحة للشرب، ورغم أن البلدان العربية تتلقى نحو ١٤٨٨ مليار م^٣ في السنة من المياه من مصادر مختلفة ١٥٠ مليار منها في بلاد الشام والباقي في حوض النيل إلا أن الفاقد من هذه المياه بسبب التبخر والشرب كبير جداً، ويصل بذلك الوطن العربي إلى درجة من العجز ربما تتطلب يقظة وعملاً مشتركاً بدرجة أكبر. (٩)

ثانياً - التزايد السكاني في ظل نقص موارد المياه:

بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٠م نحو ٢٩١ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٧,٢٪ للفترة من (١٩٩٧م - ٢٠٠٠م)، ويعد هذا المعدل مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ ٦,٠١٪ للفترة نفسها وبمعدل النمو السكاني للبلدان النامية والبلدان الصناعية الذي يقدر بنحو ٩,٠١ و ٦,٠٪ على التوالي وبهذا فإن سكان الوطن العربي في ضوء معدل النمو يتضاعف عددهم كل ٢٥ (انظر الجدول رقم ٦).

جدول رقم (٦) معدل السكان في وادي النيل وبلاد الشام

البلد	١٩٩٠م	معدل الزيادة السكانية بالمائة	٢٠٢٥
مصر	٥٢,٨٨	٣	١٤٨,٩٦
السودان	٢٥,١٠٩	٢,٨	٦٥,٩٦
سوريا	١٢,٥٥	٣,٧	٤٤,٧٩
فلسطين	١٠,٦٢	٣,٩	١٥,٨٢
العراق	١٧,٩٠	٣,٠١	٥٢,١١
الأردن	٤٣,٣	٣,٤	١١,٧
لبنان	٢,٦٥	٢,٥	٦,٣٠

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٣.

المبحث الثاني

المياه في إستراتيجية الفكر الصهيوني

كان موضوع المياه من أهم المواضيع التي أولتها الحركة الصهيونية منذ نشأتها أهمية كبيرة، بل اعتبرها رواد الصهيونية الأوائل إحدى المقومات الأساسية لإنشاء الدولة الصهيونية المنشودة، وحماية أمنها، وضمان استمرارها وتوسعها، وقد كانت الأرض واستعمارها من أهم المبادئ الأساسية التي جاء بها مؤتمر بازل الصهيوني الذي عقد في سويسرا العام ١٨٩٧م. (١٠)

وهذا ما أكد عليه بن جوريون فكراً وممارسة فيما يتعلق بخطة استيطان فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية عليها، حيث أكد على ترابط الأرض مع الماء لحياة الإنسان حيث قال بهذا الخصوص ومن أجل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين (إن من يزرع شجرة هو الذي سيرث هذه الأرض). (١١)

وقد كانت التوجهات الإسرائيلية لتأسيس الدولة اليهودية منذ البداية على أساس نظام اقتصادي زراعي، ومن هنا جاءت الأهمية الكبيرة لقطاع المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني قبل نشوء إسرائيل كدولة على أرض الواقع، وقد تنبّهت الحركة الصهيونية إلى مخاطر شح المياه في فلسطين والأقاليم المحيطة بها، ومن هنا كان مخططها الاستراتيجي هادف إلى تهديد فلسطين وتهجير اليهود إليها متزامناً مع السيطرة على المياه ومصادرها، ليس في فلسطين فحسب، بل وفي الأقطار العربية المجاورة لفلسطين.

- ولقد بنيت الاستراتيجية الصهيونية فيما يتعلق بموضوع المياه على المعطيات التالية:
١. توفير المياه من أجل الاحتياجات الإنسانية الشخصية بالإضافة إلى احتياجات القطاعين الزراعي والصناعي.
 ٢. السيطرة على الموارد المتاحة سواء في فلسطين أو المناطق المحيطة بها بالإضافة إلى استغلال المتاح منها لأغراض خدمة الواقع الصهيوني.

٢. وضع استراتيجية بعيدة المدى فيما يتعلق بالمياه، وهو بقاء مصادر المياه بشكل عام ضمن ما يسمى بالحدود الآمنة للدولة الإسرائيلية وضمن أمنها القومي.^(١٢) ومن هنا يلاحظ المتتبع للاستراتيجية الصهيونية بعد إنشاء دولة إسرائيل بأن أهم المتغيرات الموجهة للسياسة الخارجية والداخلية للإسرائيليين، وهو البعد المائي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع دول الجوار العربي.

وقد شكلت الفترة منذ ١٨٧٠م بداية التفكير الصهيوني في موضوع المياه واستخدامه لإمكانية قيام الدولة المنشودة، وللوصول إلى صيغة مستقبلية واضحة رأى مفكر الحركة آنذاك ضرورة التعاون مع بريطانيا التي كان لها تأثير كبير على مجريات الأحداث في المنطقة خاصة بعد بؤادر التراجع العثماني.^(١٣)

وبناء على ذلك في ١٨٧٣م أثمر التعاون البريطاني - الصهيوني فيما يتعلق بالمياه في فلسطين حيث أوفدت الجمعية العالمية البريطانية مجموعة من الجيولوجيين لفلسطين، برئاسة الجنرال تشالرز لزوان وذلك لرصد الموارد الفلسطينية بشكل خاص، والإمكانات الاقتصادية لفلسطين وقدمت هذه اللجنة تقريرها الذي جاء فيه:

١. إمكانية ري صحراء النقب، وذلك بنقل المياه الجوفية والسطحية إليها من شمال فلسطين.

٢. تحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى النقب.

٣. إذا ما تمت السيطرة على المياه فإن إسرائيل المقترحة بإمكانها استقبال عدة ملايين من اليهود.

وقد جاءت هذه التوصية لتضع الأساس الذي ارتكزت عليه الحركة الصهيونية في خططها لإقامة دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية واستقدام (٥ - ٦) ملايين من المستوطنين اليهود إلى فلسطين.

وأخذ المستوطنون اليهود بالاستقرار في مناطق فلسطين الغنية بالمياه، وبشكل خاص حول بحيرتي طبرية والحوطة، وحول السيول والينابيع الجارية، وفي الضفة الغربية لنهر الأردن الغني بالمياه الجوفية، وكان ذلك بتمويل وتشجيع من الحركة الصهيونية خاصة "روتشيلد".^(١٤)

وبعد العام ١٩٠٢م ضغطت إسرائيل من أجل وضع حدود واضحة لتصريح بلفور الذي صدر ١٩١٧م، خاصة الحدود الشمالية لفلسطين، حيث كانت الحركة الصهيونية تهدف من وراء ذلك إلى أن تشمل حدود فلسطين الشمالية نهر الليطاني ومنايع نهر الأردن، خاصة نهر الحاصباني وبانياس، وهذه إشارة واضحة على السعي الصهيوني للسيطرة على مصادر المياه العربية.^(١٥)

لم يقتصر اهتمام وأطماع إسرائيل والاستراتيجية الصهيونية في المياه العربية قبل تأسيس الدولة الإسرائيلية على مياه فلسطين والأردن ولبنان فحسب، بل امتدت هذه الاستراتيجية لتشمل المياه العربية لمصر والسودان والمتمثلة في نهر النيل ونهر الفرات لتعويض التكاليف العالية لاستغلال المياه المذكورة.

قامت إسرائيل بالاتصال بمصر للحصول على المساعدة في الحصول على مياه نهر النيل عبر جزيرة سيناء لري النقب للاستفادة من توطين أعداد من اليهود المهاجرين إلا أن مصر رفضت ذلك، وتعود الرغبة اليهودية في الاستظفار بمياه النيل إلى العام ١٩٠٣م حيث أكد هرتزل على أن النيل هو أحد الأهداف المهمة للدولة العبرية وتأسس إسرائيل جزء من استراتيجيتها المائية على بعض الدعاوى الدينية والتاريخية الناتجة عن اعتقادها بما جاء في التوراة (كل موقع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته.. كما كلمت موسى من البرية ولبنان.. هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير نحو مغيب الشمس يكون تخمكم). ولاعتقادها بأن الحدود المثالية لإسرائيل هي من الفرات إلى النيل كما ورد في التوراة أيضاً.^(١٦)

وبعد قيام إسرائيل ١٩٤٨م كدولة على أرض الواقع أخذت استراتيجيتها الأمنية تنصب على تنفيذ المخططات الإستراتيجية التي تم رسمها قبل قيام الدولة ومن هذه الاستراتيجيات الاستراتيجية المائية، حيث بدأ التنفيذ الفعلي والواقعي للاستثمار في قطاع المياه وبذلك للوصول إلى هدفين أساسيين هما:

١. خلق قاعدة مياه عريضة للدولة تسعفها في صراعها الطويل مع القوى العربية التي تحاربها.

٢. اجتذاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين وإقناعهم بأن وجود المياه سيحقق نهضة صناعية ووفرة في المياه العذبة.

وعملت إسرائيل على تأمين المياه في فلسطين وإقامة المشاريع المائية عليها وتحويل جزء من مياه نهر اليرموك واحتلال نهر الأردن.

ودخلت إسرائيل حرب ١٩٦٧م من أجل إخضاع مزيد من الأراضي العربية الغنية بالمياه كبعد استراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي إذ حصلت إسرائيل على مياه الضفة الغربية والجولان وسيناء وقامت باستثمار ٧٥٪ من هذه لصالحها، وفي العام ١٩٨٣م وصلت إسرائيل إلى احتلال جنوب لبنان، وإذا كانت هذه الخطوة مهمة للجوانب العسكرية فإن البعد المائي كان له حضوره الأهم في رسم هذه الاستراتيجية^(١٧).

وفي مرحلة السلام المستقر استطاعت إسرائيل الحصول على كثير من الامتيازات المائية عبر معاهدة السلام مع الأردن ١٩٩٤م والقاضية بحق إسرائيل في التمتع بمياه نهر الأردن ونهر اليرموك.

بالإضافة إلى ذلك فكرت إسرائيل في استراتيجيتها المائية في بناء شبكة من العلاقات الاستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي وتحديداً مع كل من تركيا (لاستغلال مياه نهر الفرات) وإثيوبيا لاستغلال مياه نهر النيل، وقد قامت إسرائيل بتطوير علاقتها مع تركيا ووضع الاستراتيجيات التعاونية في مجال التعاون المائي، ومن أهم الأهداف الكامنة وراء هذه الاستراتيجيات القبول الشرعي والوجداني بإسرائيل في المنطقة العربية وتطبيق علاقاتها، لأن هذه المشاريع خاصة مشروع أنابيب السلام والتي طرحت ١٩٨٦م لنقل مياه نهري (سيحان وجيجان) إلى كل من سوريا والأردن والسعودية وأقطار الخليج العربي لا يمكن تنفيذها إلا في حالة استقرار وأمن يضمن وجود إسرائيل وأمنها.

ومن هنا جاءت أطروحات السوق الشرق أوسطية والمتوسطية لخلخلة البنية القومية للنظام العربي لصالح مشاريع كالشرق أوسطية والمتوسطية، كما أن التعاون الإسرائيلي - التركي يحقق بعض المصالح التركية والتي تلتقي مع إسرائيل في عدائها

للنظام العربي، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وذلك بمقايضة الماء التركي بالنفط العربي.^(١٨)

كما قامت إسرائيل بتطوير علاقتها مع كل دول حوض النيل خصوصاً إثيوبيا وأوغندا وهما دولتان تتميزان بموقع استراتيجي مهم فيما يتعلق بمجري النيل، حيث طرحت إسرائيل وفرضت العديد من المشاريع المائية خاصة بناء السدود على النيل الأزرق، وذلك على حساب الحقوق العربية السودانية والمصرية بهدف التأثير على الأمن المائي والقرار السياسي لمصر والسودان ليكون في خدمة الوجود الإسرائيلي. تركز إذاً الاستراتيجية المائية الإسرائيلية على محاصرة الدول العربية والتحكم في منابع مياهها مع الأخذ في الاعتبار أن تبقى زمام المبادرة في يدها خصوصاً وأن معظم الدراسات تؤكد أن العجز المحتمل للمياه في الجانبين العربي والإسرائيلي سيكون كبيراً في ظل نقص الموارد المائية وعليه فإن احتمالات الحرب ستظل قائمة فيما يعرف بحروب المياه.

المبحث الثالث

الاطماع الإسرائيلية في النيل

اهمية النيل للسودان ومصر:

يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم، إذ يبلغ طوله ٦٨٠٠ كلم ويغطي حوضه ٣,٣ مليون كلم^٢ تمثل ١٠٪ من مساحة القارة الأفريقية (حوالي ٢٩٠٠,٠٠٠ كلم^٢) ويمتد عبر ٣٥ درجة عرض من الجنوب الممطر على الشمال القاحل.^(١٩)

ويستمد نهر النيل مياهه من عدة مصادر هي: حوض الهضبة الإثيوبية ويعتبر هذا الحوض من أهم مصادره لأنه يزود النيل بحوالي ٨٥٪ من إirاده ثم حوض البحيرات الاستوائية ثم حوض بحر الغزال وينبع من الهضبة الإثيوبية النيل الأزرق وينبع من بحيرة تانا وهو يغذى النيل بحوالي ٧٢ مليار م^٣ أي ما يعادل ٨٧٪ من مياه النيل، وينبع النيل الأبيض الذي يعتبر الرافد الثاني للنيل من البحيرات الاستوائية ويدعم مياه النيل بـ ١٣٪ أي حوالي ١٢ مليار م^٣.^(٢٠)

وتتشارك عدة دول في حوض نهر النيل (بورندي، زائير، تنزانيا، كينيا، أوغندا، أثيوبيا، رواندا، مصر، السودان) وتعتبر من الدول الأفقر في القارة وتعاني من عدم الاستقرار السياسي وبعضها يعاني من النزاعات المسلحة ويسكنها حوالي ٢٠٠ مليون نسمة تبلغ احتياجاتهم المثلث نحو ١٧٠ مليار م^٣ سنوياً من المياه وتمتزج هذه الحاجات أحياناً، بين مياه النهر والآبار والأمطار التي يبلغ حجم المتوسط السنوي لهطولها على حوض النيل حوالي ٩٠٠ مليار م^٣ سنوياً يمثل السريان السطحي منه ١٣٧ مليار م^٣.^(٢١) ودون سائر الأنهار في إفريقيا يتميز نهر النيل ببعض المميزات التي تجعله فريداً وهي أنه أحد أطول الأنهار في العالم وتتشارك عدة دول في حوضه، ويجرى خلالها للأنهار الأخرى في الجنوب إلى الشمال عابراً عدة أقاليم مناخية من الاستوائية إلى الصحراوية وله عدة فروع تغذيه أغلبها تجرى من الشرق إلى الغرب وتعتبر رحلته ذات ٢٧٠٠ كلم من أطول الرحلات لنهر في العالم.

غير أن نهر النيل نقطة ضعف متمثلة في أن مياهه تتحدر وتتلاشي في بعض المناطق بسبب فاقد التبخر من المستنقعات وهي المرشحة لأن تحدث تغييرات في مجرى النهر لدى حدوث أي حركات التوائية أو انكسارية في المستقبل.^(٢٢) وتشارك في حوض النيل أهم دولتين عربيتين هما مصر والسودان اللتان يشكل نهر النيل بالنسبة لهما المورد الأساسي والحيوي لأمنهما الغذائي والمائي.

فمصر هي الدولة الكبرى المستفيدة من النيل والأكثر اعتماداً على مياهه، وعرفت مصر بأنها هبة النيل، خصوصاً وأن الأمطار شبه معدومة فيها والمياه الجوفية غير متجددة، ويشكل النيل حوالي ٩٧٪ من إيراداتها المائي وتبلغ حصة مصر السنوية ٥٥,٥ مليار م^٣ لعدد سكان ٧٥ مليون نسمة طبقاً لتقديرات ٢٠٠٥ م ولزراعة ٦,٣ ملايين فدان وهذا القدر لا يكفي حاجة السكان من المياه مما يضطرهم إلى إعادة استخدام المياه لمرّة ثانية بالرغم من انخفاض نوعيتها وتأثيرها المستمر على خصوبة الأرض الزراعية وعلى معدلات الإنتاج، ولكي تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فإنها ستكون في حاجة إلى نحو ٧٧ مليار م^٣ بعجز ٢٢ مليار م^٣.^(٢٣)

ولذلك فإن اهتمام مصر بالنيل يتأتى من اعتباره شريان الحياة وضامن لأمنها القومي ولا بديل عنه، ولقد اتخذت مصر من قبل العهود والاتفاقيات وأحياناً التلويح باستخدام القوة لمنع أي دولة من التدخل في استعمال مياه النيل، وهي بعلاقاتها الدبلوماسية تستطيع التأثير في مجريات التعاون بين دول الحوض سلباً أو إيجاباً، وتتمسك مصر بالاتفاقيات التي أبرمت بشأن مياه النيل منذ العهد البريطاني لضمان حقها المكتسب في مياه النيل.^(٢٤)

أما السودان الذي يضم ٦٣٪ من مساحة حوض النيل يعتبر دولة وسطاً تلتقي عنده كل روافد النيل من الهضبتين، ويتمتع بأراضي زراعية واسعة تتراوح ما بين ١,١ إلى ١,٣ ملايين هكتار يمكن استخدامها كمورد للأمن الغذائي في العالم، وتتراوح تقديرات الأراضي المستخدمة ما بين ١٢ إلى ١٧ مليون هكتار تحتاج إلى ٩ مليارات م^٣ من حصته من مياه النيل البالغة ١٨,٥٠٠ مليار م^٣، وتعتبر السدود السودانية ذات سعة تخزينية ضعيفة. لا تتجاوز ثلث حصة السودان من مياه النيل، وهذه تتناقص سنوياً بفعل معدلات الإطماء المتزايدة كل عام.

الاتفاقيات التي تحكم استخدام مياه النيل:

يوجد عدد من الاتفاقيات التي تحكم استخدام مياه النيل هذه الاتفاقيات يعود معظمها إلى الفترة الاستعمارية وقد وقعت الحكومة البريطانية نيابة عن حكومة دول حوض النيل، أهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقية ١٩٢٩م بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية حول استخدامات مياه النيل للري والملاحة واتفاقية ١٩٥٩م بين السودان ومصر حول الانتفاع الكامل بمياه النيل والتي بمقتضاها تم تقسيم مياه النيل وكان نصيب السودان ١٨,٥ مليارات ونصيب مصر ٥٥,٥ مليارات أي بنسبة ٣ : ١ ولا توجد إلى اليوم اتفاقية شاملة لحوض النيل.^(٢٥)

وتواجه مصر والسودان (دول المصب) في حوض نهر النيل واحدة من أكبر المشاكل التي تهدد الأمن المائي لكل منها، وذلك بتفجر الأزمة التي أثارها دول المنبع في حوض

* هذه التقديرات لسعة السنود لا تشمل سد مروى الذي أنشئ حديثاً في الولاية الشمالية بالسودان، ٢٠٠٨م.

نهر النيل بشأن إعادة النظر في اتفاقيات تقسيم المياه في حوض النيل التي تم التوصل إليها بين مصر والسودان في السابق (اتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩م) حيث شهد اجتماع دول حوض النيل في الإسكندرية ٢٠٠٩م خلافاً حاداً بين دول المنبع ودول المصب حول توزيع حصص مياه النيل وحق دول المنبع في إقامة مشروعات على نهر النيل والتي من شأنها أن تؤثر على حصص كل من مصر والسودان من المياه مما أدى لخلاف حاد بين دول الحوض أدى إلى إرجاء الاتفاق حول تعديل اتفاقية تقسيم مياه نهر النيل.^(٢٦)

وتركز الخلاف بين دول المنبع ودول المصب في اجتماع الإسكندرية، حول مطالبة دول المنبع (إثيوبيا، يوغندا، كينيا، تنزانيا، الكونغو، رواندا، وبورندي) باتفاقية إطارية جديدة مع مصر والسودان بحجة أن هذه الاتفاقيات القديمة عقدت في فترة الاستعمار وأنها في الوقت الراهن تحتاج إلى تنفيذ مشاريع تنمية تقتضي إقامة مشروعات على نهر النيل، في حين تطالب مصر والسودان في أن يبقى الوضع الحالي بين دول المنبع ودول المصب وتتمسكان بالموافقة المسبقة على قيام أي مشروعات على حوض النيل وألا تمس حقوقهما التاريخية المكتسبة.^(٢٧)

هذه الخلافات والاعتراضات من قبل دول الحوض تفذيها بعض الأطراف الخارجية التي لديها مصلحة في إثارة الصراعات بين حوض النيل وحرمان مصر والسودان الاستفادة من كميات المياه الحالية والعمل عبر إقامة مشاريع مائية بتهديد أمنها المائي، وتأتي على رأس تلك الدول التي لديها مصلحة خاصة في تحريض دول الحوض ضد الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر والسودان. إسرائيل والتي تعمل جاهدة لخلق ثغرات في الأمن القومي المائي العربي من خلال نهر النيل حتى يمكنها الضغط على مصر والسودان مستقبلاً.

الآثار الأمنية لعلاقات إسرائيل مع بعض دول حوض النيل:

تعد محاولات الحركة الصهيونية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع ١٩٠٣م، حينما تقدم هرتزل للحكومة البريطانية بتوطين اليهود في فلسطين ومدعمهم بالمياه من نهر النيل الذي يرد في الأساطير اليهودية كأحد حدود الدولة الكبرى لليهود ولكن الأوضاع

الدولية لم تسعف بريطانيا في تحقيق الحلم الصهيوني وهو نقل المياه، وتمثلت المحاولة الثانية عام ١٩٧٨م، عندما تقدمت إسرائيل بعد كامب ديفيد بمشروع أنبوب السلام الذي صممه المهندس الإسرائيلي اليشع كيلي، وهو مهندس في شركة تخال، المملوكة للحكومة والوكالة والصندوق القومي اليهودي، وقد نشر فكرة مشروعه هذا في جريدة معاريف عام ١٩٧٨م، الذي يقوم على أن مشاكل إسرائيل المائية يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة ١٪ من (نصيب مصر) من مياه نهر النيل حوالي (٨٠ مليون م^٣) في العام، وذلك بأن يتم نقل المياه عبر صحراء النقب، بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية وفي الجانب الآخر تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة تقع بين العريش والقنيطرة ومن هناك بمحاذاة غزة - العريش في خان يونس وفي خان يونس يتشعب مجرى المياه لفرعين فرع لقطاع غزة وفرع آخر للنقب وكان للرئيس المصري السابق أنور السادات الرغبة في تنفيذ المشروع عام ١٩٨٠م الأمر الذي لم يتحقق بسبب المعارضة الشديدة التي لاقتها الفكرة في داخل وخارج مصر.. ويمكن تلخيص الرأي المعارض للمشروع في الأسباب الآتية (٢٨):

❖ إن أي نقطة من مياه النيل يقدر لها أن تذهب لإسرائيل لن تكون إلا على حساب الاحتياجات الحقيقية للشعب المصري، وقد علق د. عبد العظيم أبو العطا في هذا الشأن قائلاً: (مد إسرائيل بمياه النيل يعني مولد إسرائيل جديدة تماماً لأنه يعطى إسرائيل مساحة زراعية تناهز ٢٠ ضعفاً للمساحة المزروعة حالياً ويسمح لها بمضاعفة عدد سكانها الحاليين والحصول على ٥٠٠ ألف فدان جديدة في النقب وهكذا تولد إسرائيل الكبرى، وبالتالي تجاور مصر بكثافة سكانية لم تحلم بها إسرائيل إن مساحة النقب هي ثلث مساحة إسرائيل، وإذا كنا شقين من إسرائيل معمر ثلثها فقط فكيف يكون بلاؤنا وإسرائيل تعمّر الأرض كلها).

❖ يمثل المشروع إذا ما قدر له التنفيذ خطراً استراتيجياً من حيث:

- المشروع إذا ما قدر له التنفيذ يعني نجاح إسرائيل في إدخال أمر جديد في المنطقة يعد أخطر أشكال فرض الأمر الواقع إذ إن

تنفيذه في ظل التسوية سيعطيه نوعاً من المشروعية لا يمكن كسبه بأي خطوة عدوانية إسرائيلية في هذا المجال بالإضافة إلا أنه تترتب عليه حقوق قانونية للإسرائيليين الأمر الذي يعني استحالة سحب المشروع أو التراجع عنه في المستقبل.

- المشروع يدعم التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل إذ إنه يفتح الباب لها للدخول عضواً في مجموعة الدول المستفيدة من مياه النيل، وبالتالي يمكنها أن تتقدم بمبادرات جديدة من شأنها توزيع مياه النيل بين دوله.

الاستراتيجية الإسرائيلية للتحكم في منابع النيل:

وضعت إسرائيل استراتيجية محددة من أجل التحكم في منابع النيل كورقة ضغط على السودان ومصر مثل إقامة مشروعات وسدود على الأراضي الإثيوبية والإريتية التي تؤثر في التنمية في السودان ومصر الأمر الذي يمكن وصفه بأنه اقتراب إسرائيلي بطريقة غير مباشرة لتهديد الأمن القومي السوداني والمصري، فأقامت تحالفات استراتيجية ومرحلية مع دول القرن الإفريقي.^(٢٩)

وبعد امتداد الصراع العربي الإسرائيلي وتطاول مدته فكرت إسرائيل في تحويل وجهة الصراع من دول الطوق إلى مناطق النفوذ العربي والحزام الأمني للدول العربية حتى تشغل بتأمين أمنها من معاداة إسرائيل.

أولى الواجهات التي فكرت إسرائيل في تمتين العلاقات معها لخلخلة الأمن القومي العربي والاستفادة من مياه النيل في محاصرة مصر والسودان في عمقهما الاستراتيجي كمحاولة لنقل بنية الصراع العربي - الإسرائيلي إلى الدول المجاورة كانت هي إثيوبيا والتي ترتبط في الفكر الصهيوني بأهمية استراتيجية كبيرة كونها الدولة التي تتحكم في مياه النيل فضلاً عن الإدعاءات التاريخية حول خصوصية العلاقات الصهيونية الإثيوبية والتي تعود إلى عهد سيدنا سليمان الذي تزوج ببلقيس وأنجبا (منليك) الذي أسس الحبشة التي كانت تسمى (ماكدا)، وإن قومية الأمهرا التي ينتمي إليها الأباطرة الأحباش وآخرهم هيلاسلاسي هم من سلالة سيدنا سليمان،

فضلاً عن وجود اليهود الفلاشا في إثيوبيا بأعداد كبيرة كل ذلك يجعل من إثيوبيا ذات مكانة مرموقة في الاستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا. هذه الاستراتيجية والتي من أبرز محاورها محاصرة الأمن القومي العربي.^(٢٠)

مخاطر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الأمن المائي في نهر النيل:

التركيز على إثيوبيا من قبل إسرائيل في دول حوض النيل كان أساسياً لأن هذه الدولة التي ترفد النيل بـ ٨٦٪ من إجمالي مياه النيل، قد تكون بؤرة العمل على موضوع المياه في دول الحوض عبر إقامة مشاريع مائية مشتركة تعمل على تقليل حصة كل من مصر والسودان مما يهدد أمنهما القومي والأمن المائي العربي، وكذلك يمكن عبر إثيوبيا ممارسة الضغط القانوني من أجل تعديل اتفاقية مياه النيل التي أبرمت في العهد البريطاني وإعادة توزيع حصص المياه بعدالة بين دول الحوض لتضر مصر والسودان في محاولة لإخراجهما من معادلة الصراع ضد إسرائيل، مصر كدولة قائدة وأساسية في مسار الصراع عبر سندها للقضية الفلسطينية والسودان الذي يتهم بأنه الممر الآمن للسلح لحركتي الجهاد وحماس المقاومتين للاحتلال.

ولعبت العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية دوراً خطيراً في تهديد الأمن المائي السوداني حيث قدمت إثيوبيا عام ١٩٨١ قائمة بـ ٤٠ مشروعاً على حوض النيل الأزرق ونهر السوبات، وذلك أمام مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً، وأكدت إثيوبيا أنها تحتفظ بحقها في تنفيذ هذه المشروعات إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان، وذكر أن ثمة دراسات يقوم بها الخبراء الإسرائيليين لإقامة أربعة سدود على النيل الأزرق، وسيؤدي ذلك إلى تحسين كمية المياه التي تحتجزها إثيوبيا لري أراضيها، بما يؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النيل، وقد تأكد فيما بعد أن تل أبيب عرضت على الرئيس الإثيوبي ملس زناوي، مشروع بناء سدود على النيل الأزرق تقديراً منها للدور الإثيوبي في ترحيل اليهود الفلاشا.^(٢١)

وعلى الرغم من نفى المسؤولين اليهود والإثيوبيين لقيامهم بهذه الحرب المائية غير المعلنة ضد مصر والسودان، إلا أن ما كشفت عنه شركة تاماك الإسرائيلية يشكل الدليل الواضح على الأطماع المالية بالمياه، وعلى التعاون الوثيق الذي يجري بين إسرائيل

وإثيوبيا، كما أن التعاون يؤكد استخدام المياه كسلاح سياسي ضد أي توجه عربي مناهض لإسرائيل. لقد أعلنت شركة تاماك الإسرائيلية أنها تقوم بمشاريع وأعمال للري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي، بالإضافة لأعمال إنشائية في أوجادين - أراضي صومالية محتلة في الطرف الآخر من إثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال - ويهدف التعامل الإثيوبي الإسرائيلي إلى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق أن أعلنت إثيوبيا عزمها على تنفيذها، وتصل إلى ٤٠ مشروعاً مائياً على النيل الأزرق، وتشمل إنشاء ٣٦ سداً، وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر فنشا، أحد روافد النيل الأزرق، الذي يقتطع ٢٥ مليار م^٣ من المياه وقد بدأ العمل فيه عام ١٩٨٤م، وتم إنجازه بعد أن ساهمت ليبيا بتمويل مالي بلغ ٣٠٠ مليون دولار، بينما ساهمت إسرائيل بالمعونة الفنية.^(٢٢)

وتضمن التعاون الإثيوبي - الإسرائيلي مخططات لاستغلال مياه النيل عبر إقامة مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع لإنشاء السدود لحجز المياه لري المساحات الزراعية الواسعة التي استأجرتها إسرائيل من إثيوبيا منذ العام ١٩٨٥م (حوالي ٩٢ ألف هكتار)، مقابل تزويد إسرائيل إثيوبيا بمعدات عسكرية متطورة ومعدات فنية وتكنولوجية عالية التقنية لاستصلاح الأراضي الزراعية. وقدمت الحكومة الإسرائيلية حوالي ٢٥٠ مليون دولار بداية من العام ٢٠٠٣م قروضاً لبناء ٢٢ سداً آخر من أجل الاستفادة منها في استصلاح وري الأراضي الزراعية، كما دفعت إسرائيل ببعض الشركات لإنشاء مجموعة من السدود على الحدود الإثيوبية السودانية لري ٤٠٠ ألف هكتار وإنتاج ٣٨٠٠٠٠ كيلو واط من الكهرباء وهذه المشروعات تستلزم ٨٠ مليار متر مكعب من المياه.^(٢٣)

على الجانب الشرقي استثمرت إسرائيل علاقاتها مع إريتريا كي تجد لها موطئ قدم آخر في رحلة السعي للتأثير على شرايين المياه السودانية الممتدة إلى خارج الحدود، فاستطاعت شركة أنكور الإسرائيلية أن تمتلك ٥٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، التي كانت أملاكاً سابقة لشركة سيا الإيطالية، وأقامت فيها العديد من المشاريع الزراعية لزراعة القطن والحبوب وتربية الماشية، وتروى هذه الأراضي من نهر فارس على الحدود السودانية، حيث يروى السودان أراضيها من هذا النهر، هذا

بالإضافة إلى ٣٠ ألف هكتار تمتلكها الشركة في منطقة ريموت لزراعة الخضروات والمحاصيل، من ناحية أخرى تستغل إسرائيل علاقاتها مع دول حوض النيل بحجة أنها أبرمت في حقبة الاستعمار، وأن دول المنبع لا تحصل على النسبة المتساوية مع دول المصب (السودان ومصر)، وقد رفضت إثيوبيا الانضمام إلى تكتل دول الإندوجو واحتفظت لنفسها بدور العضو المراقب، فقط بينما ظلت كينيا وأوغندا تثيران من آن لآخر فكرة إعادة النظر في اتفاقيات توزيع مياه نهر النيل بين دول حوضه، وفي تصعيد لهذه الأزمة في ديسمبر ٢٠٠٣م، أعلنت مارثا كاروا وزيرة المياه الكينية، إن بلادها ستسحب من اتفاقية مياه النيل أو ستعتبرها كأنها لم تكن، في حالة عدم التوصل إلى حل مع دول المصب، وأيدت أوغندا هذه الأفكار، وأعلنت وزيرة المياه الأوغندية أنه في حالة عدم التوصل إلى حل عبر التفاوض، فإن أوغندا ستتخذ نفس الموقف الكيني، وقد أكد بعض المسؤولين المصريين في حينه، أن هذه الأفكار تعتبر مشبوهة في إشارة إلى أن الدور الإسرائيلي وصل حد الأزمة، كما أن بعض الجهات المصرية ترى أن الأمر يعتبر إعلان حرب؛ الأمر الذي يعتبر أكثر خطورة في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الأمن المائي السوداني، يتمثل في السعي لتفكيك منظومة دول حوض النيل (الإندوجو)، وهذا هو التجمع الإقليمي الذي تم عقد أول اجتماع له عام ١٩٨٣م، بغرض التعاون والتنسيق المشترك بين دول حوض النيل، ومن ثم فرض النظرية الإسرائيلية للمياه، والتي مفادها اعتبار المياه سلعة قابلة للبيع والشراء تماما كالنفط والمعادن وباقي الموارد الطبيعية وتهدف إسرائيل من وراء هذه النظرية إلى تحقيق أمرين^(٣٤):

أولاً: أن يدفع السودان وكذلك مصر تكاليف المياه المتدفقة إليهما، باعتبارهما دولتا مصب، ويمكن دفع هذه التكاليف على شكل مقايضة النفط مقابل المياه، وذلك لدول المنبع التي هي في حاجة لهذا البترول من السودان (الدولة النفطية الواعدة)، وكذلك مصر التي تستخرج البترول والغاز الطبيعي، وقد صرح بذلك بعض المسؤولين الكينيين في ديسمبر ٢٠٠٣م، مما أدى لتفجير الأزمة بين دول حوض النيل.

ثانياً: أن يكون من حق إسرائيل شراء مياه النيل خصوصاً من مصر دون اعتراض من أي دولة خصوصاً السودان الذي يشترك مع مصر في كونه دولة مصب.

وساعدت إسرائيل إثيوبيا أواخر العام ٢٠٠٤م، وبعد زيارة قام بها رئيس وزرائها ملس زيناوي لإسرائيل في الحصول على مساعدة مائية تهدف لتنمية وتطوير الزراعة وتنمية مشاريع الري الصغيرة في أنحاء إثيوبيا، وتقدمت شركات إسرائيلية يديرها جنرالات متقاعدون من الموساد للمساهمة في بناء وحدات سكنية على النيل في أثيوبيا وبدعم من وزارة التعاون الدولي الإسرائيلية.^(٢٥)

ولاستكمال تحكمها في مياه النيل قامت إسرائيل بتفعيل اتفاقية وقعها مع أوغندا مارس ٢٠٠٠م، خلال زيارة وفد وزارة الزراعة الإسرائيلية تنص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة يوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع كينيا والسودان، ويجرى استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا لإقامة هذه المشاريع.^(٢٦)

وفي العام ٢٠٠٩م قدمت إسرائيل إلى كل من الكنفو الديمقراطية ورواندا دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله التمهيد لمجموعة كبيرة من المشاريع المائية في هذه الدول وبجانب هذه المشاريع تقدم شركات إسرائيلية منذ نحو عقود دعماً فنياً وتكنولوجياً لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني.^(٢٧)

وضغطت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة على البنك الدولي لتمويل بعض السدود في كل من كينيا وتنزانيا من أجل استصلاح الأراضي الزراعية التي تستهلك لوحدها حوالي ٦ مليارات متر مكعب من المياه الداخلة إلى النيل.^(٢٨)

وفي محاولة أخيرة لوضع مشروعات المياه على نهر النيل تحت السيطرة الإسرائيلية، فإن إسرائيل عملت على تحريض دول حوض النيل من أجل الضغط على مصر والسودان بضرورة إعادة فتح اتفاقيات استخدام مياه النيل من جديد وإعادة توزيعها، وابتدرت دول الحوض تمرداً واسعاً ضد مصر والسودان في اجتماع دول الحوض في الإسكندرية

٢٠٠٩م، ولوحظ الدور الخفي الذي قامت به إسرائيل لتحريض دول الحوض من خلال الزيارة التي قام بها أواخر العام ٢٠٠٩م وزير الخارجية الإسرائيلي إفيجدور لعدد من دول الحوض من أجل دعم العلاقات الثنائية بين تل أبيب ودول الحوض، ذلك كان بمثابة شارة البدء في اعتراض دول الحوض على انفراد مصر والسودان بامتيازات تاريخية لا بد من تجديدها.

إن هذه المشاريع التي تنفذها دول حوض النيل بدعم إسرائيلي سيكون لها تأثيرها على الأمن العربي في كل من مصر والسودان وستكون مصر هي الدولة الأكثر تأثراً بهذه المشاريع نظراً لاعتمادها بنسبة ٩٥٪ على مياه النيل في ظل جفاف الأراضي وقلة مستوى هطول الأمطار.

ويشير حلمي شعراوي إلى أن مصر ستدخل مرحلة العجز المائي بالنسبة لنصيب الفرد من المياه الذي سينخفض من ٣٠٠٠ متر مكعب إلى ١٠٠٠ متر مكعب وهو الحد العالمي للمجاعة.^(٣٩)

وحذرت دراسة حديثة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر من ارتفاع العجز المائي في مصر بحلول ٢٠١٧م في ظل حبس المياه بواسطة مشروعات الري في دول حوض النيل حال تنفيذها ليصل إلى ١٥.٢ مليارات متر مكعب، وأكدت الدراسة أن خطر هذه المشروعات سيوقع مصر ضمن ١٥ دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي وتشير ذات التقرير إلى إمكانية جفاف النيل تماماً عن مصر ٢٠٣٠م إذا زادت نسبة دول حوض النيل استغلال المياه عن ٥٠٪ من حصة مصر الحالية في ظل توقعات بتحويل مجري النيل تماماً.^(٤٠)

وفي ضوء تطورات الأوضاع المائية في دول الحوض فإن القطاعات المرتبطة بالمياه وخاصة قطاع الزراعة سيشهد تدنياً كبيراً في الإنتاجية بحلول ٢٠٣٠م، بحيث سيكون هناك عجز في ري ٦٠٪ من الأراضي الزراعية التي تحتاج في ظل الانفجار السكاني وزيادة الفجوة الغذائية إلى حوالي ٧٧ مليار متر مكعب من المياه وبذلك ستراجع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي المصري إلى ١٤,١٪ فقط من الناتج الكلي الاقتصادي.^(٤١)

ولكن يكون لهذه المشاريع الإسرائيلية مع دول الحوض تأثير يذكر في الوقت الحاضر على السودان الذي لا يصل معدل استهلاكه إلى أكثر من ١٠,١٣ من حجم المياه الكلية المقررة له في اتفاقيات مياه النيل وهي ١٨ مليار متر مكعب.

هذه الإستراتيجية المائية التي تسعى إسرائيل بموجبها للالتفاف على الأمن المائي العربي في حوض النيل ومحاصرة مصر والسودان تلقى تشجيعاً كبيراً من واشنطن التي أعلنت دعمها لفكرة تدويل الأنهار وتسعير مياهها، ومن ثم بيعها كما كشفت وسائل إعلام أمريكية عن مسعى أمريكي لطرح فكرة تخزين مياه النيل في إثيوبيا بدلاً عن بحيرة ناصر واحتمال تغيير مجرى نهر النيل.^(٤٢)

الخاتمة:

إن قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها القومي، تتأتى من خلال تأمين الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل قطر عربي، ومن أولى هذه الاحتياجات هي مواجهة التهديد المائل للأمن القومي العربي في بعده المائي، الذي يشكل أحد أهم أركان ومقومات الأمن العربي باعتبار أن الأمن المائي هو العمود الفقري للأمن الغذائي، وللأمن العسكري، وبالتالي لا بد من حماية موارد المياه المتاحة في الوطن العربي كما ونوعاً من التهديدات الخارجية، وعلى رأسها التهديد الصهيوني.

ولما كان نهر النيل هو أكبر الأنهار العربية، وأكثرها حيوية لأكبر قطر عربي هو مصر، فإن التهديد الصهيوني لمياه النيل يعد خطراً ومهدداً أمنياً مباشراً للأمن القومي العربي، وتندرج مساعي إسرائيل في تطوير علاقاتها مع كل دول حوض النيل، خصوصاً إثيوبيا وأوغندا، في هذا الإطار، حيث تتمتع هاتان الدولتان بموقع استراتيجي مهم فيما يتعلق بمجرى النيل، وتأثير ذلك على مصر والسودان، بل وتهديد أمنها الوطني بصورة مباشرة، وذلك في إطار محاصرة الدول العربية والتحكم في منابع مياهها.

أهم النتائج:

١. إن الأمن القومي كل لا يتجزأ، إن كان في شقه المائي أو العسكري.

٢. الخلافات العربية - العربية، تساهم بشكل مباشر في زيادة الأطماع الصهيونية في المياه العربية، ومنها نهر النيل.
٣. تعاني معظم الأقطار العربية من نقص خطير في موارد المياه المتاحة، ولكن مصر الأكثر تأثراً على المدى المنظور في ظل غياب استراتيجية عربية واضحة في مسألة الأمن المائي.
٤. تمثل المياه عنصراً حيوياً في الفكر الصهيوني الاستيطاني، وما لذلك من توظيف استراتيجي في التطويق الأمني للأقطار العربية، وبالأخص مصر والسودان.
٥. واجهت مصر في الماضي ضغطاً كبيراً لتزويد إسرائيل بمياه نهر النيل في إطار خطة السلام الأمريكية، وهو أمر قابل للتجديد كعنصر ضغط على مصر في ظل غياب رؤية أمنية عربية موحدة.
٦. تمثل الدول المتحكمة في مياه النيل، خاصة إثيوبيا وأوغندا، ورقة ضغط يمكن استخدامها في أي وقت ضد مصر والسودان معاً.
٧. لعلاقات إسرائيل بدول حوض النيل آثار أمنية مباشرة تهدد الأمن القومي العربي، وليس مصر والسودان فقط.
٨. كان للغياب العربي في دول حوض النيل آثار خطيرة، استثمرتها إسرائيل في خلق حزام أمني ضد الدول العربية المؤثرة في معادلة الصراع العربي - الصهيوني.

التوصيات:

١. اعتبار الأنشطة الصهيونية في دول حوض النيل مهدداً أمنياً ليس لمصر والسودان فحسب، وإنما للأمن القومي العربي.
٢. تفعيل التنسيق العربي في مسألة المياه بوصفها جزءاً حيوي من الأمن القومي العربي، ووضع الآليات المناسبة كي تصبح المياه بنداً ثابتاً في أجندة المنظمات الرسمية العربية.
٣. أن تقود مصر نشاطاً اقتصادياً وفنياً متعدد الأوجه، وبمشاركة عربية من أجل عودة النفوذ العربي في دول حوض النيل وإفريقيا عموماً، لمحاصرة النشاط الصهيوني المهدد للأمن القومي العربي.

٤. تعميق التعاون السوداني المصري في موضوع المياه المرتكز على دور إيجابي مع دول حوض النيل، يستشعر حاجاتها المائية والفنية.
٥. التركيز على كل من إثيوبيا وجنوب السودان ويوغندا، عبر مشاريع مشتركة واعتبار النشاط الصهيوني في هذه الدول مهدداً وطنياً لكل من مصر والسودان.
٦. إنشاء شركة استشارية مصرية سودانية للمشاركة في رسم السياسات المائية في نهر النيل، وتعميق الصلات الفنية مع دول حوض النيل، وعدم ترك فراغ لتملاء إسرائيل في هذه الدول.

الهوامش

١. هنري كيسنجر، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وفيق جبارة، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢٩.
٢. نظراً للمتغيرات الكبيرة التي شهدتها السياسة الكونية فإن مفهوم الأمن قد توسع ليشمل الأمن الإنساني والاقتصادي والعسكري والسياسي والأمن الثقافي الهوياتي، راجع علي حسن الحاج، التغير في مفهوم الأمن أفغانستان نموذجاً، المستقبل العربي، العدد (١٤٨)، ٢٠٠٧م.
٣. هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي في جانبه العسكري والسياسي، أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٧١ - ٧٢.
٤. محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد (١٠٠)، أبريل ١٩٩٠م، ص ٢١ - ٢٢.
٥. عبد المنعم المشاط، الأمن العربي المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م، ص ١٤.
٦. منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١٢.
٧. المرجع نفسه، ص ٣٣.

٨. حسام شحادة، موقع المياه العربية، الواقع والطموح، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص ١٠١.
٩. خير الدين حسيب (مشرف)، مستقبل الأمة العربية، والخيارات، مشروع استشراف الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١٧١ وما بعدها.
١٠. فيصل الرفوع، الاستراتيجية الصهيونية تجاه المياه العربية في:
ArabeFourm.com/htm/2001,18.7.2010
١١. المرجع نفسه.
١٢. قاسم عباس، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣م، أغسطس، ص ٣٨، ٣٩.
١٣. المرجع نفسه، ص ٤٠.
١٤. فيصل الرفوع، مرجع سابق، ص ١١٨.
١٥. حسين الإبراهيم، الإستراتيجية المائية في الصراع العربي - الإسرائيلي، مؤتمر المياه وتحديات القرن ٢١ جامعة أسيوط، ١٩٩٨م، ص ١٠.
١٦. شريف البرغوثي، تاريخ الحركة الصهيونية، دار الجيل، عمان، ١٩٧٩م، ص ١٧٩.
١٧. عبد الرحمن أبو عرفة، الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية، دار الجامعة، بيروت، ١٩٨٢م.
١٨. فيصل الرفوع، مرجع سابق، ص ٧٩.
١٩. صلاح الدين يوسف، إشكاليات المياه واحتمالات الصراع، مجلة آفاق سياسية، العدد ٥، السنة الثانية، فبراير ٢٠١٠م، ص ٢٧.

٢٠. أمل يونس عبد السخى، أثر المياه على العلاقات السودانية - المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ، كلية التربية، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠١٠م، ص ١٦، ١٧، ١٨.
٢١. سامر مخيمر، النيل والأمن القومي المصري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٦م، ص ١٢.
٢٢. أمل عبد السخى، مرجع سابق، ص ٢٧.
٢٣. سامي مخيمر، مرجع سابق، ص ٣٢.
٢٤. المرجع نفسه.
- ❖ هذه التقديرات لسعة السدود لا تشمل سد مروي الذي أنشئ حديثاً في الولاية الشمالية بالسودان، ٢٠٠٨م.
٢٥. صلاح الدين يوسف، مرجع سابق، ص ٣٠.
٢٦. محمود أبو العينين، العلاقات بين دول حوض النيل، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٥٨.
٢٧. المرجع نفسه، ص ٦٠.
٢٨. الأمين محمد سعيد، عبد اللطيف محمد سعيد، التدخل الإسرائيلي في إفريقيا بين السياسة والدين، الكتاب تحت الطبع، مركز الراصد، الخرطوم، ٢٠١٢م، ص ١٣٠ وما بعدها.
٢٩. المرجع نفسه.
٣٠. وضاح خنفر، التغلغل الإسرائيلي في القرن الإفريقي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ١٩٩٩م، ص ٢٢.
٣١. الأمين محمد سعيد، عبد اللطيف محمد سعيد، مرجع سابق، ص ١٣٠ وما بعدها.
٣٢. المرجع نفسه.

٣٣. رضا أبو كوع، الدور الإسرائيلي في أفريقيا، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٣٦.
٣٤. الأمين محمد سعيد، عبد اللطيف محمد سعيد، مرجع سابق، ص ١٣٠ وما بعدها.
٣٥. رضا أبو كوع، مرجع سابق، ص ٣٩.
٣٦. صفوت قابل، السيطرة الإسرائيلية على نهر النيل في:
www.webCahe.googleusercontent.com/ch/q=28may
٣٧. المرجع نفسه.
٣٨. المرجع نفسه.
٣٩. حلمي شعراوي، مقابلة في جريدة الأهرام الإلكترونية، ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٩م.
٤٠. التقرير السنوي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري، ٢٠١٠م، ص ٣٠.
٤١. المرجع نفسه، ص ٤٢.
٤٢. افردق ليماسون، المياه واحتمالات الصراع، ندوة الخبرة الدولية، استغلال المياه والنيل الدولي واشنطن، منشورة في: www.worldbankprojectforAfrica